الدرس السادس: الاقتراب البنائي الوظيفي

- أهداف الدرس:

- التعرف على المنطلقات الفكرية للاقتراب الوظيفي البنائي، مع بيان المقصود بالوظيفية البنيوية، وعلى المتطلبات الوظيفية لبقاء المجتمع، مع شرح وظائف النظام السياسي في الاقتراب البنائي الوظيفي، وأخيرا تقييمه.

- أسئلة الدرس:

- ما هي المنطلقات الفكرية للاقتراب الوظيفي البنائي؟
- ما المقصود بالوظيفية البنيوية؟
- ما هي المتطلبات الوظيفية لبقاء المجتمع ؟
- ما هي وظائف النظام السياسي في الاقتراب البنائي الوظيفي؟
- ما تقييم الاقتراب البنائي الوظيفي ؟

- عناصر الدرس:

1- المنطلقات الفكرية للاقتراب الوظيفي البنائي
2- تعريف الوظيفية البنوية
3- المتطلبات الوظيفية لبقاء المجتمع
4- وظائف النظام السياسي في الاقتراب البنائي الوظيفي
5- تقييم الاقتراب البنائي الوظيفي

تمهيد:

تعتبر البنائية-الوظيفية إحدى أهم المداخل النظرية لتفسير الظواهر السياسية، سيَّما تلك التي لها علاقة بالمؤسسات السياسية بمستوياتها المختلفة.

1- المنطلقات الفكرية للاقتراب الوظيفي البنائي: يعتبر بعض الباحثين أن استخدام الوظيفية البنائية في الدراسات السياسية ترجع إلى" أفلاطون" و"أرسطو" اللذين كانا من أوائل الدارسين المهتمين بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها النظام السياسي من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي، ورغم كونها ازدهرت أساسا في العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف الكائن الحي، إلا إنها استقطبت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في حقول الانثربولوجيا (سيما في أعمال راد كليف براون وبرونيسلاف مالينوفسكي) وعلم الاجتماع (روبرت ميرتون، تالكوت بارسونز) ..ثم علم السياسة (آلموند).

وقد شبه بعض رواد الوظيفية المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعقده، ثم اضمحلاله، فالمجتمعات يكبر حجمها، وتزداد تعقيدا في نظمها ومؤسساتها. وبالإضافة إلى استخدامهم مفهوم النمو في عملية المناظرة بين المجتمع والكائن الحي، فقد استخدموا مفهوم البناء، فالمجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومتساندة، وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن جميعه. كما استخدم الوظيفيون مفهوم التوازن الذي نقلوه من الكائن الحي، فجسم الإنسان يستطيع أن يحافظ على توازنه من خلال وظائف محددة لذلك، والتوازن يعني التنظيم التلقائي لعناصر الجسم، ويؤدي المجتمع هذه الوظيفة من خلال عملية الأخذ والعطاء. ولم تكتف الدراسات الوظيفية بمناظرة المجتمع بالكائن العضوي، لكن ناظرته بالجهاز الميكانيكي آلي الحركة والتوجيه، حيث يصور المجتمع على أنه آلة تتضمن وظيفتي الاتصال والضبط. بمعنى يملك القدرة على التوجيه الذاتي.

وهكذا يتم النظر إلى المجتمع على أنه نسق يعني: كلا مركبا يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها ولكنها متساندة، ويطلق عليها "بارسونز" الأنساق الفرعية، والمجتمع هو المركز الذي تتجمع فيه كل الأنساق الفرعية مكونة بناء لديه القدرة على تحقيق كل الحاجات الاجتماعية لسكان هذا المجتمع، وكل نسق فرعي يسهم في مواجهة واحدة من الضرورات الوظيفية الأربع اللازمة لبقاء أي مجتمع (التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، البقاء والاستمرار).

2- تعريف الوظيفية البنيوية: الوظيفية البنيوية كاقتراب من الاقترابات المنهجية المستعملة في دراسة الظواهر السياسية، هي في الأصل نظرية عامة في المجتمع، وهي تنتمي للأطر النظرية للتحليل الكلي، ويعد العالم الاجتماع الأميريكي "**تالكوت بارسونز**" المساهم الأبرز في توضيح معالم هذه النظرية العامة، والتي هيمنت على الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1940 إلى 1960 على الخصوص، وتسمية الوظيفية البنيوية ترجع إلى إسهامات "**بارسونز**" الذي ربط في أعماله النظرية بين التحليل البنيوي والتحليل الوظيفي.

فمفهوم الوظيفة يشير إلى **أربعة معاني رئيسية:**

-**بمعنى المهمة والعمل المنجز**، والنشاط المتوقع.

-**علاقة رياضية بين متغيرين** أ مع مجموعة من المتغيرات الأخرى.

-**المفهوم البيولوجي** من حيث الترابط الوظيفي بين العناصر والأعضاء الحيوية.

-**المفهوم السوسيولوجي** التي أتى به "**بارسونز**" فالوظيفة يقصد بها ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف، أو تلازم هذا النشاط مع بناء معين. أما البنية فيقصد بها مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية تتسم بالاستقرار والاعتماد المتبادل، حيث تتشكل البنية من مجموعة من الأدوار.

والبنائية الوظيفية كما توحي تسميتها تشير الى البنية structure (أي الطريقة التي تنتظم بها الأنشطة المتكررة في المجتمع) والوظيفة Function (مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة في الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع). فالبنائية الوظيفية تصور النظام الاجتماعي على أنه يتألف من "مجموعة من الأدوار الاجتماعية المترابطة، التي تنتظم مع بعضها لتسهم في تحقيق هدف معين". وأن البناء هو" ذلك التنظيم الذي يربط هذه الأجزاء، وبالتالي فإن البناء الاجتماعي ذو ثلاثة مستويات مندرجة. يتمثل المستوى الأول في الدور الذي يقوم به فرد معين في إطار نظام اجتماعي، أما الثاني فيتمثل في ربط الأدوار الاجتماعية في نطاق اجتماعي معين، ويأتي المستوى الثالث وهو أعم المستويات، ويشمل المجتمع ككل.

3- المتطلبات الوظيفية لبقاء المجتمع: انطلاقا من الأنساق الفرعية التي تكون المجتمع، فإنها ترتبط بضروريات وظيفية أربع لبقاء المجتمع وهي:

أ- التكيف: وهو ضروري للمجتمع من حيث كونه يكرس للتلاؤم مع التغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه، ويعتبر النسق الفرعي الاقتصادي المخول لهذا الدور.

ب- تحقيق الهدف: من أجل تحقيق المجتمع لأهدافه ينبغي تحديد الآليات لاتخاذ القرارات ومن ثم تنفيذها، ويتولى هذه الوظيفة النسق السياسي بمفهومه الواسع.

ج- التكامل: والذي يكرس لمفهوم الترابط الجماعي الذي يكفل للمجتمع حفاظه على تماسكه، وعدم خروج الجماعة عن مسارها، أما النسق الفرعي المخول له هذه الوظيفة فهو العلاقات الاجتماعية وكذا المؤسسات التربوية والدينية.

د- المحافظة على النمط: وهو ما يضمن بقاء المجتمع واستمراره مع مرور الزمن، ويتحقق هذا الهدف من خلال نقل القيم إلى الأجيال اللاحقة، وعليه تتولى المؤسسات الثقافية والدينية والأسرة هذه الوظيفة.

4- وظائف النظام السياسي في الاقتراب البنائي الوظيفي: يعد "غابر يال آلموند" رائد البنائية الوظيفية في علم السياسة قد نشر أول عمل له في عام 1956 وذلك في مقال موسوم بـ "النظم السياسية المقارنة" متأثرا بكتاب "دافيد ايستون" "النظام السياسي"، إلى جانب تأثره بمفاهيم الوظيفية لدى "تالكوت بارسونز"، ومن ثم قام "ألموند" بمعية "كولمان" بنشر كتاب"السياسة في البلدان النامية" عام1960. حيث ركز الباحثان في كتابهما على ثلاثة متغيرات رئيسية:

-**البنية:** هي الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي، ممثلة في الأدوار المترابطة والمتكاملة.

-**النظام:** يشير النظام السياسي لمجمل التفاعلات التي ترتبط باستخدام أو التلويح باستخدام الإكراه الشرعي.

-**الوظيفة:** هي مجموع الأنشطة الضرورية التي تكفل بقاء النظام السياسي وتضمن استمراره.

وعليه فقد ركزا على وظائف النظام السياسي وقسماهما إلى مجموعتين:

- **وظائف المدخلات:** وتتمثل في الإفصاح عن المطالب أو المصالح وتجميعها، والتنشئة الاجتماعية، والاتصالات والتجنيد السياسي والاتصال السياسي.

- **وظائف المخرجات:** وتمثل صنع القرارات وتنفيذها وتحكيمها.

ويعني "**ألموند**" بالوظيفة "مجموعة الأنشطة الضرورية التي على النظام إنجازها ليضمن بقاءه واستمراره ككل وتتحقق أهداف النظام سياسي عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها.

وطبقا للبنائيين -الوظيفيين فإن دور المفكر يتمثل في البحث عن "البناءات" التي تستخدمها دول مختلفة للقيام بهذه الوظائف. ففي بعض المجتمعات يتم أداء وظائف صيغ القرار، وتطبيقه وتحكيمه من قبل نفس البناء. وفيما يتعلق بجانب المدخلات فيمكن مثلا للزعيم أن يباشر كل تلك الوظائف. أما في النظم الأكثر تقدما وتعقيدا مثل الولايات المتحدة فإن تلك الوظائف تباشر من خلال البناءات التشريعية والتنفيذية والقضائية كل في مجال اختصاصه.

بعد الانتقادات التي وجهت إلى "**ألموند**" قام بتطوير كتابه مع "**باول**" وإصداره في سنة 1966 تحت عنوان "**السياسة المقارنة**" قسم فيه وظائف النظام السياسي على ثلاث مستويات وهي:

أ- المستوى الأول: قدرات النظام السياسي وتتمثل في:

- **القدرة الإستراتيجية:** وتشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية والبشرية من البيئتين الداخلية والخارجية وتمكن القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة وكيفية القيام بدلك كله.

- **القدرة التنظيمية:** وتشير إلى قدرة السلطة أو النظام السياسي للرقابة على السلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام باستخدام القوة الشرعية.

- **القدرة التوزيعية:** وتشير إلى توزيع السلع والخدمات والتكريمات والمراتب والفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام سياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع.

- **القدرة الرمزية:** وتعني معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام سياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية وتتضمن المخرجات الرم زية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب واستعراض الأعلام، فرق، جنود .....، وغالبا ما يلجأ النظام السياسي لهذه الوظيفة للتغطية عن إخفاقاته في الوظائف الأخرى.

- **القدرة الاستجابية:** وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي لمن يستجيب النظام السياسي؟ وفي أي مجال من مجالات السياسية يكون مستجيبا؟.

- **القدرة الدولية:** وتتضمن القد ارت السابقة الذكر ولكن على المستوى الدولي.

ب- المستوى الثاني: وظائف التحويل وتشمل:

- **التعبير عن المصلحة:** وتشير إلى العملية التي يبرز من خلالها الأفراد والجماعات عن مطالبهم لصانعي القرار السياسي، وتمثل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى المخرجات ويتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة وبوسائل متعددة ومتنوعة مثل: التظاهرات والبيانات....

- **تجميع المصالح:** وهي وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة تقوم بها الأحزاب السياسية والجهاز البيروقراطي.

- **الوظائف الحكومية وأبنيتها:** وتشمل ثلاث وظائف وهي:

– **وظيفة صنع القاعدة:** وهي وظيفة سن القوانين والتشريعات، ممثلة أساسا في السلطة التشريعية إلى جانب هيئات ومؤسسات أخرى تتولى أيضا مهمة التشريع بشكل مباشر أو غير مباشر.

– **وظيفة تطبيق القاعدة:** وتتعلق بالأجهزة التنفيذية المتمثلة في الأجهزة البيروقراطية المختلفة.

– **وظيفة التقاضي بموجب القاعدة:** ترتبط بالنظام القضائي السائد.

– **وظيفة الاتصال:** وتشير إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي والعكس.

ج– المستوى الثالث: وظائف للحفاظ على النمو والتكيف: وتتمثل في وظيفتي **الاتصال السياسي** و**التنشئة السياسية** حيث تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدوارا كبيرة في ترسيخ المعتقدات مشتركة عن السياسة فقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية كما تساعد على عملية التحديث وتساعد على الاندماج وتذويب الفوارق المتعلقة بالعادات والتقاليد وتلعب الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وكذا قادة الرأي دورا كبيرا في تطوير ثقافة سياسية مستقرة وموحدة إلى جانب الأدوات الرسمية والتنظيمات السابقة كذلك الأسر.

5– تقييم الاقتراب البنائي الوظيفي: على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها "**ألموند**" في دراسة النظم السياسية إلا أنه تم نقده من عدة جوانب من أهمها:

– استعارة الموند العناصر الرئيسية لمقتربه من علم الاجتماع –سيما من تالكوت بارسونز– بالرغم من اختلاف أهمية المفاهيم والمصطلحات في علم الاجتماع عنها في علم السياسة.

– اعتباره اقتراب محافظ: يهدف فقط للمحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل. فهو حسب منتقديه يوحي بعالم متوازن يفتقد الحس بالتاريخ والحس بالتغير داخل المجتمع.

– التحيز للإيديولوجية الليبرالية على فكر "ألموند" وأنموذجه. كما أن مفهوم "مستويات التنمية" لـ"الموند" فتح المجال لاتهامه بالتحيز لأنه اعتبر الديمقراطية وخاصة الليبرالية الغربية منها عاملا أساسيا لتحقيق استجابة للنسق السياسي، وبالتالي للاستقرار السياسي. ويبدو أنه مقتنع بأنه يجب على كل الأنساق السياسية أن تتطور بنفس طريقة واتجاه الديمقراطيات الانجلو سكسونية إذا أرادت أن تتطور إلى مراحل سياسية أعلى.

– المبالغة في تشبيه نظام السياسي الاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي وإهمال القيادة من عملية التحليل، وعليه فإن هذا الاقتراب لا يتلاءم مع الدولة ككيان ديناميكي نشط. حيث أنه يحدد دورا آليا للدولة للقيام بالوظائف إلا أن الأفراد الذين يباشرون تلك الوظائف يمكن أن يكون لهم مصالحهم وأولوياتهم الخاصة بهم. ولذا يزعم بعض المنتقدين أن اقتراب البنائية الوظيفية قد وثق بشكل أكبر بكثير مما ينبغي، بالتقنية والإجراءات العقلانية وبأن العلاقة بين البناءات والوظائف غامضة وغير واضحة.

– محدودية التفسير والتحليل السياسي، كونه ينبني على مسلمات فيها نظر، فمقولة الوظيفة وتقسيم الوظائف عملية تحكمية تمثل نقطة ضعف في التحليل الوظيفي، إضافة إلى اتسام هذه المقولات الوظيفية بالغموض وعدم الدقة. وأنها تم تصنيفها وتحديدها بطريقة انتقائية. وكون هذا الاقتراب لا يفسر كيف تلبى الحاجات الوظيفية. كما أنه محدود بحكم مسلماته في تفسير حقائق الصراع والتغير على مستوى الأنظمة السياسية والاجتماعية.

– إهمال دور القيادة في عملية التحليل وصنع القرار.

– **المراجع:**

– بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، ط1، الجزائر، دار الأمة، 2013.

– جوفر روبرت وأليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، 1999.

– طه حميد حسن العنبكي، ونرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط1، العراق: دار أوما، 2015.

– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون طبعة، الجزائر، دار هومة، 2002.

– السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

– دالع وهيبة، مطبوعة في منهجية البحث في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية، 2021/2020.

-Gabriel A. Almond and G. Bingham Powel, Comparative Politics, Systems and policy, second edition, Boston :little Bro Company, 1987